"مساهمة المؤسسات الاجتماعية في الوقاية من السلوك الإنحرافي داخل المجتمع الجزائري".

نقاز سيد أحمد.
أستاذ محاضر(أ) بكلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية- قسم علم الاجتماع -جامعة البليدة-2-.

Résumé :

Le rôle des institutions sociales dans la prévention ou l'apparition du comportement criminel dans la société algérienne, demeure un sujet préoccupant vu l'ampleur du phénomène criminel, qui prend du volume chaque jour, ce qui nous a conduit a nous intéresser de prés aux facteurs psycho-sociaux, qui peuvent être a l'origine du phénomène, en insistant sur l'importance de la socialisation dans la détermination du comportement criminel.

- مدخل :

في إطار دراستنا لمساهمة المؤسسات الاجتماعية في الوقاية من السلوك الإنحرافي داخل المجتمع الجزائري"، عمدنا إلى طرح إشكالية بحث تتمحور حول معرفة مدى مساهمة المؤسسات الاجتماعية الموجودة في المجتمع ومنها المدرسة، المسجد، وسائل الإعلام والاتصال، جماعة الرفاق، الشارع في الوقاية من السلوك الإنحرافي .

انطلقنا من خلال القاعدية النظرية لفهم السلوك الإنحرافي بنظرية **إميل دوركايم**، والتي تركزت في معظمها حول ظاهرة الانتحار كسلوك عدائي، وقدّم دوركايم ثلاثة أسباب كتبرير علمي موضوعي لانتقائه لظاهرة الانتحار وهي:

-1- اعتقاده أنه من اليسير تعريف الانتحار، وذلك على الرغم من أنه أوضح بعد ذلك إن هذا ليس أمرا حقيقيا وخاصة من خلال النقد الذي تعرض له من طرف **موريس هالفكس**.

-2- توافر الإحصائيات والبيانات الخاصة بهذه الظاهرة.

-3- أن موضوع الانتحار يحتل أهمية خاصة، نظرا لتوفر إحصائيات تؤكد تزايد معدلات الانتحار إلى ثلاث أو أربعة أضعاف خلال القرن **19**م.

أما فيما يتعلق بالانتحار، نجد أن **"دور كايم" Durkeim** وضع أول تعريف لهذه الظاهرة جاء فيه "إن الانتحار يشير إلى الموت الذي يرجع بصورة مباشرة لفعل ايجابي أو سلبي قام به الشخص المنتحر [1] ، وتبعا للتسلسل العلمي نجد نظرية **"جبريال تارد" Tarde** حول التقليد والمحاكاة، وجاءت هذه المدرسة كرد فعل عن آراء **لومبروزو** عن المجرم المطبوع، وزعيمها الطبيب الفرنسي **lassane**، والتي يؤكد روادها أن الوسط الاجتماعي هو دافع للجريمة، بما في ذالك اضطرابات في الوظائف العصبية والإصابة ببعض الأمراض مثل السل [2] ، هذا بالإضافة إلى نظرية **"شوترلاند"** في إطار علم النفس الاجتماعي، حيث يرجع الجريمة إلى عوامل تقليدية، حيث يقرّر أصحاب هذا الرأي أن السلوك الإجرامي يتعلمه الفرد ويتقنه من المعيشة في وسط جماعة معينة [3].

من خلال ذلك كله يبدو لنا الانتشار الواسع لبعض التصنيفات الإجرامية وهي جريمة السرقة، حيث هناك **467** قضية لسرقة السيارات، **191** قضية لتزوير العملة، و**424** قضية لتزوير الوثائق، و**275** جريمة اغتصاب و**632** جريمة الزنا، و**6080** جريمة الضرب والجرح العمدي، يتورط فيها **8000** شخص، **90** جريمة اختطاف حسب إحصائيات **2004** [4] ، والتي تحولت إلى ثقافة مجتمعية اليوم[5] حسب **أ.د جمال معتوق**، وهناك مجموعة من العوامل الأسرية، المدرسية، المجتمعية تتضافر لتنتج بدورها السلوك الإجرامي المختزل في إحدى التصنيفات الجنائية المطروحة سلفا، وتناولنا كذلك في هذه العرض العلمي العديد من السلوك الإجرامي والعنيف نذكر من بينها: الاعتداء على الشرف والخيانة الزوجية، وحاولنا التطرق لمدى مساهمة التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية وعلاقتها بحماية الفرد من امتهان السلوك الإجرامي.

نسعى إلى الإطلاع على كيفية تأثير التغير الاجتماعي في ظهور السلوك الإجرامي، ففي هذا السياق حولت التنمية المصاحبة، لهذا التغيير الحتمي للمجتمع كثيرا من الأيدي العاملة الفلاحية إلى الصناعية، الشيء الذي جعل الأسرة الجزائرية أسرة استهلاكية تشتري ما نستهلكه بعدما كانت أسرة إنتاجية [6]، وفي هذا المجال تم تتبع السيرورة التاريخية للمجتمع لإدراك الحلقة المفرغة، التي ساهمت في هذا الوضع الجنائي، ليليها بعد ذلك نوعية وبنية العلاقات الأسرية، والتي تتجسد في الحوار والاتصال داخل الأسرة وفي إطار المؤسسات الاجتماعية.....، وأيضا العلاقات بين الجنسين داخل الأسرة وباقي المؤسسات الاجتماعية، بدءا بالمدرسة وغيرها من المؤسسات الاجتماعية، وكيفية توزيع الأدوار والمكانات، بالإضافة إلى المستوى التعليمي والثقافي لرواد هذه المؤسسات الاجتماعية، ومدى مساهمة هذه الظروف والأوضاع،..... برمتها في الوقاية من السلوك الإجرامي، وليأتي بعد ذلك الإشارة إلى دور الوضع الاقتصادي والمستوى المعيشي للمجتمع ككل، في

حماية الأفراد من السلوك الإجرامي، وفي هذا السياق هناك مشكل البطالة الذي يشكل مجالا خصبا للجريمة وهذا ما يؤكده الجدول التالي: حسب سنة **2000** ([7]).

السن	يشتغل	*بطال*
15 سنة	**25075**	**-**
15 – 19 سنة	**316810**	***640136***
24-20 سنة	**835333**	***761933***
29-25 سنة	**952547**	***554975***
34-30 سنة	**994678**	***254264***
39-35 سنة	**924616**	***112245***
44-40 سنة	**659964**	***70818***
49-45 سنة	**638205**	***47976***
54-50 سنة	**333607**	***49512***
59-55 سنة	**252513**	***19004***
60 +	**246644**	**-**
المجموع	*6179644*	*2510.863*

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن البطالة ترتفع لدى فئة الشباب بدءا من **15** سنة إلى غاية **39** سنة لتبدأ بعد ذلك بالتقلص بدءا من سن **40** سنة، كما نلاحظ أن عدد البطالين فاق حسب الجدول أكثر من "مليونين والنصف المليون" بطال مما يزيد في تفاقم الوضع الاجتماعي والاقتصادي والمعيشي للمواطن الجزائري بنسبة **(28.89%)**، وتعتبر في هذا السياق البطالة أب الجرائم ([8])، بالإضافة إلى مشكلة السكن والتوزيع الجغرافي ونوعية الإقامة، التي تضافرت معها لتساهم في تنمي الجريمة داخل المجتمع، ليليها عامل تسريح العمال وحل المؤسسات الاقتصادية، وبعد ذلك نلامس تنامي مشكل الفقر وانخفاض القدرة الشرائية، وانتقالنا من النمط الاقتصادي الموجه إلى الحر، كل هذه الظروف المادية ساهمت كعناصر اقتصادية، مادية، معيشية في تنامي الانحراف، ومنه الجريمة خاصة إذا علمنا أن اقتصادنا مبني بصورة كلية على مداخيل البترول، ليصبح وضعنا المعيشي مرهون بأسعار

هذه المادة في السوق الدولية، فكلما انخفض سعر البترول انعكس ذلك سلبا على وضعنا المادي، ويبدو جليا مدى مساهمة الأزمة الأمنية وارتفاع نسب العنف والإرهاب في الجزائر في ظهور الجريمة، وتم التركيز على السلوك العنيف، من منطلق أن هذا الأخير يرتكبه الأشخاص الذين يشعرون بعدم الأمان إزاء انتمائهم الاجتماعي ومكانتهم داخل المجتمع (9)، وأثر الإرهاب على المجتمع الجزائري برمته، ففي عام **(1998)** لقي **(2570)** مواطنا حتفهم، اثر تنفيذ **(861)** عملية إجرامية ذات طابع إرهابي، وتعتبر ولايات وسط البلاد في المجتمع الجزائري، هي المناطق الأكثر تضررا كما يبين الجدول الموالي: (10)

الولايات	السداسي الأول		*السداسي الثاني*	
	عدد الاعتداءات	عدد الضحايا	عدد الاعتداءات	عدد *الضحايا*
الجزائر	**54**	**21**	**22**	***37***
المدية	**25**	**40**	**11**	***06***
البليدة	**27**	**65**	**06**	***05***
تيبازة	***09***	***05***	***17***	***07***

فقدت الجزائر **250** ألف ضحية جراء الأعمال الإرهابية وأيضا **24** مليار دولار$ كخسائر مادية، كما ساهمت ظاهرة الإرهاب والعنف في بروز الجريمة، وذلك من خلال الآثار السلبية التي أفرزها هذا الوضع الأمني المتردي، الذي نمى الجريمة عن طريق خلق وضع اجتماعي متصدع ومتأزم، ساهم في إيجاد أرضية خصبة لميلاد السلوك الإجرامي، وذلك ما نلمسه من خلال الآثار المادية التي أفرزها الإرهاب داخل المجتمع الجزائري .

ـ الاقتراب النظري العام:

اعتمدنا على الطرح البنائي ـ الوظيفي، حيث ومن خلال دراسة "مساهمة المؤسسات الاجتماعية في ظهور السلوك الإجرامي" التي تنطلق من الأسرة كبناء متكون من مجموعة من العناصر، وهي أفراد الأسرة في تفاعلهم، بالاتفاق والتعاون مع المؤسسات المكونة للمجتمع ونظرية البنائية ـ الوظيفية هي نظرية تفسيرية في علم الاجتماع، وهذا يعني أن البناء الاجتماعي هو ذلك الكل المترابط والمتكون من مجموعة العناصر والأنساق التي تربطها جملة من العلاقات المتبادلة، حيث أن لكل عنصر أو نسق وظيفة يؤديها، وأي خلل يصيب عنصرا أو نسقا معينا يؤدي إلى حدوث خلل في البناء الكلي من حيث تركيبته الوظيفية (11)، ولقد تم اعتماد التحليل البنيوي ـ الوظيفي دون إهمال عامل التغيير الاجتماعي الحاصل في المجتمع الجزائري، حيث تعمل البنائية ـ الوظيفية على تفسير وتحليل وظيفة الأجزاء داخل الكل، وتوضيح العلاقة التي تربطها ببعضها البعض باعتبار التركيبة المؤسساتية ككل نسق من الأبنية تقوم بوظائف معينة وتتأثر بالنظام الاجتماعي، والتعبير يشير

إلى نمط من العلاقات الاجتماعية في وضع اجتماعي ما، طرأ عليه تغير معين خلال مدة زمنية معينة [12]، دون أن نهمل نظرية التنشئة الاجتماعية في إطار الفكر البنائي الوظيفي خاصة وأننا تناولنا دور المؤسسات الاجتماعية في تنشئة أفرادها وتهيئتهم للتكيف والاندماج الاجتماعي.

ـ الأدوات والتقنيات المستعملة:

لقد استعملنا كل من التقنيات الآتية: الملاحظة – المقابلة.

-1- الملاحظة:

تم الاعتماد عليها قصد التمكن من ملاحظة المظاهر التعبيرية والحركية للمبحوثين، إزاء كل سؤال وأيضا من خلال الهيئة الخارجية للأسر وطريقة تحدثهم من خلال طريقة التكلم (التكلم بالأيدي – التكلم بهدوء.....).

-2- المقابلة:

استعنا في دراستنا بالمقابلة أولها الحرة التي تخدم فرضيات الدراسة، فالمقابلة الحرة وهي شبيهة بالمناقشة العادية، تمكن الباحث بان يتفرع حديثه إلى أي اتجاه يراه مناسب للدراسة التي نقوم بها، واعتمدنا على هذا النوع من المقابلات مع أهل الاختصاص من رجال القانون والاجتماع والنفس والأئمة والشريعة، من أساتذة وغيرهم من المهتمين بالميدان الجنائي، من حيث البحث العلمي وتم ذلك بطريقة مباشرة، من خلال دليل للمقابلة يتماشى مع فرضيات الدراسة وذلك بغرض البحث الميداني.

ـ الدراسات السابقة التي عالجت الموضوع:

حاولنا التركيز على دراستين هامتين في نظرنا لدراسة السلوك الإنحرافي.

-1- دراسة على مانع: وهي دراسة بعنوان "عوامل جنوح الأحداث في الجزائر"

تندرج هذه الدراسة في إطار "علم الاجتماع الإجرام" و"علم الإجرام المقارن"، حيث انطلق على مانع في دراسته من سؤال جوهري يتمثل في: هل جنوح الأحداث في الجزائر تحكمه عوامل اجتماعية أو نتاج لعوامل أخرى ؟

ـ الفرضيات:

لكي يجيب على هذه الأسئلة وضع الباحث فرضيات أساسية وهي:

ـ جنوح الأحداث في الجزائر مرتبط بظروف الأسرة الاقتصادية

ـ جنوح الأحداث نتاج طبيعي لسوء المعاملة لوالديه.

ـ ضعف مستوى الالتزام الديني يؤدي إلى ظهور جنوح الأحداث

واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الإحصائي والمنهج الوصفي التحليلي

ـ النتائج:

الباحث في هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

ـ ظاهرة جنوح الأحداث في المجتمع الجزائري نتاج طبيعي للمشاكل الاجتماعية، التي يعيشها المجتمع الجزائري كمشكلة البطالة والسكن.

ـ التفكك الأسري يدفع بقوة إلى تنامي ظاهرة جنوح الأحداث حيث نسبة **(65%)** من الجانحين مخدرون من اسر عرفت حالات الطلاق أو غياب احد الوالدين أو كلاهما.

ـ ضعف الالتزام الديني بالنسبة للوالدين، يساهم في بروز ظاهرة جنوح الأحداث حيث أن نسبة **(57%)** من المبحوثين ينتمون إلى أسر لا تلتزم بأداء الفرائض الدينية و**(70%)** من الجانحين ليست لديهم ممارسة دينية مستمرة [13].

-2- الدراسة الخاصة بالباحث: عاطف عبد الفتاح عجوة بعنوان البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة [14] دراسة ميدانية اجتماعية، تعالج هذه الدراسة مشكلة البطالة بوصفها متغير أساسيا وعلاقتها بالجريمة، بحث ميداني مقارن بين ثلاث دول عربية (تونس، السودان، مصر)، وتهدف الدراسة إلى بحث العلاقة بين البطالة بوصفها ظاهرة اقتصادية واجتماعية، وبين الجريمة بصفة عامة وتم اختيار ثلاث دول عربية، لتكون الميدان التطبيقي للدراسة (تونس، السودان، مصر)، وتستمد أهمية هذه الدراسة من زيادة الاهتمام بالمتغيرات الاقتصادية كمسببات لظاهرة الإجرام، والتركيز على التفاعل المتبادل بين المشكلات الاقتصادية بصفة خاصة وبين الانحراف في شكله القانوني أو الاجتماعي.

تم اختيار حجم العينة المختارة ونوعيتها على المستوى الكلي أي يعكس المجتمع الكلي للجريمة بكل طبقاته وخصائصه في كل من تونس والسودان ومصر.

ـ تونس: جرى الاستبيان بسجن تونس على عينة من المساجين بنسبة **(23.1%)** بمختلف أنواع الجرائم المرتكبة، وقد اختيرت مدينة تونس كنموذج لبحث دراسة الجريمة والبطالة في سجونها، وتم اختيار العينة بصورة عشوائية.

ـ السودان: تم اختيار العينة في السجن المركزي **(كوبر)** والخاص بمعتادي الإجرام **وسجن (دار الهداية)**، وسجن **(دار التوبة)**، للذين ارتكبوا جريمتهم الأولى)، وجرى الاستبيان في هذه السجون وتم اختيار العينة بصورة عشوائية، وبنسبة تعادل **(25%)** مع مراعاة نسبة موحدة من كل نوع من الجرائم (للسجون المبحوثة).

ـ مصر: لقد اختير سجن الإسكندرية، وقد تبين حسب البيانات التي تؤكدها الإحصائيات أن عددا كبيرا من المحكوم عليهم يوجدون في سجن الإسكندرية، وكانت نسبة حجم العينة المختارة لمجتمع بحث **(13%)** وسحب العينة بشكل عشوائي منتظم مع مراعاة التركيز على نوعية المهنة ونوعية الجريمة، وقد كانت الفترة الزمنية، إعداد هذا البحث في الدول الثلاث المختارة متقاربة بين عامي **(1982-1983)**، والاستمارة المعتمدة في هذا البحث.

وقد اعتمدت فروض هذا البحث ومتغيراته على:

ـ التاريخ الإجرامي والخصائص الاجتماعية

ـ ظواهر الأسرة.

ـ البطالة وعدم الاستقرار الاقتصادي.

ـ النسق الايكولوجي (البيئة).

ـ الثقافة الفرعية.
ـالعزلة الاجتماعية.

بناءً على هذه الفروض كانت النتائج كما يلي:

ـ **أولا:** ثمة عوامل وخصائص اجتماعية تلعب دورا مميزا للمجرم العاطل عن المجرم العامل، وقد اتضحت دلالاتها الإحصائية كما الآتي:

-1- انتشار الأمية بين المجرمين العاطلين، أكثر من انتشارها بين المجرمين العاملين، وبلغت على التوالي **(45.7%) ،(37.2%).**

-2- يتميز المجرم العاطل بتفكك أسري واضطرابات، بلغت أكثر بالمقارنة مع المجرم العامل، بنسبة قدرت على التوالي بـ **(7.5%) و (3.5%).**

-3- تدنت نسبة المهارة في الأعمال التي كان يزاولها المجرمون العاطلون مثل تعطلهم، وبالتالي إيداعهم السجن قياسا بالمجرمين العاملين بنسبة بلغت على التوالي: **(65.3%)** و **(59.1%).**

-4- ترتفع المعوقات الجسدية (العاهات) **(13.6%)** للمجرمين العاطلين مقابل **(58.2%)** للمجرمين العاملين مما قد تساهم كأحد العوامل لتعطلهم (عدم إيجاد عمل).

-5- العامل الاقتصادي أحد الأسباب المباشرة لارتكاب الجرائم، وخاصة لدى المجرم العاطل لأكثر من مرة، وبلغت نسبتهم **(68.9%)** وللمجرمين بلغت **(50.6%).**

ـ ثانيا: تلعب الأسرة دورا مهما بالنسبة للفرد والمجتمع، من خلال العلاقات الاجتماعية والروابط الأسرية الصحيحة، وهذا ما ينعكس على الفرد إيجابيا، أما إن كانت الأسرة تتميز بما يسمى (الأسرة المتصدعة)، فإنها تدفع بأفرادها إلى علاقات اجتماعية خارجية، غالبا ما تؤدي إلى سلوك غير سوي (إجرامي).

-1- تتسم أسرة المجرم العاطل بتزايد معدل الجريمة، وانتشارها بين أفرادها بنسبة **(7.6%)** مقابل **(10.1%)** لأسرة المجرم العاطل.

-2- تتميز أسرة المجرم العاطل بوجود سوابق إجرامية بين أفرادها، مقارنة بجرائم وسوابق أسرة المجرم العامل **(22.1%)** و**(9.9%)** على التوالي، وتنتشر البطالة بين أفراد آسرة المجرم العاطل، أكثر من انتشارها في أسرة المجرم العامل وبلغت نسبتهم على التوالي **(24.6%)** و**(11.9%).**

ـ ثالثا: تعد الأوضاع الاقتصادية السيئة، والمستوى الاقتصادي المنخفض للفرد، أحد المؤشرات المباشرة في تغير اتجاه نحو السلوك المنحرف، وذالك لمواجهة المتطلبات والحاجات الأساسية وهذا ما يمكن الحديث عنه وفق النقاط التالية:

-1- عدم توفر دخل إضافي للمجرم العاطل أثناء فترة البطالة، وعادة لا يتلقى أي معونة مادية من أسرته وقد بلغت نسبتهم **66.3%.**

-2- يعد السلوك الإجرامي والجريمة المصدر الأساسي لدخل المجرم العاطل، عند مواجهته البطالة بنسبة **17.6%.**

-3- إن امتداد فترة البطالة أكثر من ستة أشهر متصلة، يدفع العاطل عن العمل إلى الانحراف والجريمة **49.7%.**
-4- يواجه المجرم العاطل عادة البطالة بشكل مستمر ومتكرر، بحيث يعتاد على حالة التعطل بنسبة **70.4% .**
-5- تمثل البطالة الإجبارية لدى المجرم العاطل نسبة مرتفعة بسبب العامل المادي، وذلك إما بسبب طرده من العمل **(25.9%)** أو لعدم اهتمامه واكتراثه وغيابه المستمر**(20.4%)**، أو لأنه عمل شاق ومرهق **(22.6%).**
- رابعا: إن العوامل الايكولوجية، أي مناطق الإقامة والتي تعد بيئة مناسبة لنمو سلوك المنحرف والجريمة، سوء الحالة الاقتصادية والصحيحة ولكثافة السكان فيها، وتنوع العلاقات وتعددها يدفع العديد منهم لمخالطة الأصدقاء والجيران الذي يتسمون بثقافات مختلفة يغلب عليها السلوك المنحرف، إذا البيئة التي تتسم بمستوى اجتماعي واقتصادي وثقافي منخفض تعمل على ظهور صور متعددة ومختلفة من السلوك المنحرف وهذا ما يتضح في النقاط التالية :
-1- وجود نسبة مرتفعة من المجرمين العاطلين يقيمون في أحياء ومناطق تكثر فيها الجريمة، مقارنة مع المجرم العامل بنسبة **(6.8%)** و**(36.1%)** على التوالي.
-2- إن التنقل المستمر بالهجرة الداخلية للبحث عن عمل، كان سبب للتنقل من عمل لآخر وممارسة انحرافات متعددة **(47.7%).**
-3- تنتشر البطالة بين أصدقاء المجرم العاطل قياسا بالمجرم العامل على التوالي بنسبة **(59.4%)** و**(28.9%).**
-4- مخالطة الأصدقاء والجيران ممن يميلون إلى السلوك الإجرامي للمجرم العاطل، كانت نسبة **(65.2%)** مقارنة مع المجرم العامل **(50.3%).**
- خامسا: إن الثقافة الفرعية للمجرم العاطل، أي العادات ولتقاليد التي تتميز بها الجماعة التي تنتمي إليها، والتي تتخذ مؤشرات سلوكية منحرفة (كالمخدرات، القمار، ضعف الوازع الديني وغيره) وتسود بين أفراد هذه المجموعة التي تعد إحدى الوسائل غير المشروعة، التي تؤدي غالبا إلى السلوك المنحرف ويتضح ذالك من خلال النقاط التالية:
-1- يميل المجرم العاطل إلى لعب القمار بنسبة **(69.4%)** ولمتعاطي المكيفات **(80.3%)**، لاسيما المخدرات للهروب من المشكلات ومحاولة نسيان همومه وهذا يتم قبل تعطله وارتكابه الجرائم.
-2- ضعف الوازع الديني لدى المجرم العاطل قبل ارتكابه الجرم **(63.5%)**، قياسا بالمجرم العامل **(52.5%).**
-3- الشعور بالإخفاق والإحباط لدى المجرم العاطل، مما ينعكس سلبا على علاقته بالمجتمع، وبالآخرين **(68.8%)** قياسا إلى المجرم العامل **(37.2%).**

-4- إن اليأس والإحساس بالإخفاق والتشاؤم واللامبالاة لدى المجرم العاطل، كان عاملا مساعدا لارتكابه السلوك الإجرامي (اليأس من المستقبل والحزن) تمثل نسبة **(33.2%)**، والتشاؤم **(28.6%)**، اللامبالاة **(23.1%).**

ـ سادسا: إن الشعور بالعزلة الاجتماعية والوحدة، قد يكون سببا للعديد من المشكلات الاجتماعية والأمراض النفسية والانحرافات، وهذا ما يمكن إبرازه فيما يلي:

ـ نادرا ما يلجا المجرم العاطل إلى مؤسسات الدولة المتخصصة (كمكتب العمل، أو وزارة الشؤون الاجتماعية) لضآلة دورهما في مساعدة العاطل عن العمل وبنسب على التوالي كانت **(58.3%)** و**(77.4%).**

ـ إن سوء المعاملة التي يتلقاها المتعطل عن العمل من المؤسسات المختصة في بعض الأحيان، يساهم في العزلة الاجتماعية للمجرم العاطل إذ أن **(18.1%)** سوء المعاملة و**(75.6%)** لم تقدم لهم المساعدة بل مجرد وعود من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

ـ العزلة الاجتماعية للمجرم العاطل، تؤدي إلى عدم مواجهته لمشكلات العمل على زملائه، مثل تعطله تؤدي إلى تركه العمل بنسبة **(37.6%).**

تمثلت بعض مظاهر العزلة الاجتماعية للمجرم العاطل في سوء علاقته بجيرانه **(10.1%)** مقارنة مع المجرم العامل **(1.5%).**

أما النتائج المتوصل إليها بعد فحص واختبار فرضيات الدراسة فهي كالتالي:

إن ما تستنتجه من هذه الدراسة المنطوية تحت عنوان "مساهمة المؤسسات الاجتماعية، في الوقاية من السلوك الإجرامي داخل المجتمع الجزائري، "هو إن للمؤسسات الاجتماعية الدور الريادي في الوقاية من السلوك الإجرامي، بدءا بالأسرة بالموازاة مع ذلك، فللمدرسة دور هام في هذه المعاملة، وهذا ما أكده لنا أحد الأساتذة من خلال المقابلات، التي تم إجراؤها بأنه تم استغلال المدرسة لزرع العنف داخل المجتمع، من خلال توظيفها للمراهقين بالنظر للطبيعة النفسانية، التي تتميز بها هذه الفئة العمرية مما دفع لميلاد الجريمة داخل المجتمع، كما أن المدرسة أصبحت حقل تعليمي على حساب الدور التربوي، مما أدى إلى تنمي العنف داخل المجتمع.

كما مارست وسائل الإعلام دورا عكسيا في توجيه سلوك الأفراد من خلال عجزها عن توجيه سلوك الأفراد توجيها يتماشى مع خصوصيات المجتمع الثقافية والاجتماعية مما ولد حالة من غياب وظيفي لهذه المؤسسات الاجتماعية من جهة وزرع الإرهاب والعنف من جهة أخرى بدءا من الأسرة والمدرسة ،.....، ووسائل الإعلام مما فتح المجال لقيام الشارع بالدور التنشيئي وهذا ما ساعد في بروز الانحرافية في السلوك ومنه الجريمة، ومن هنا فالنتائج التي توصلنا إليها .

-1- فيما يتعلق بدور التنشئة الاجتماعية التي تفرضها المؤسسات الاجتماعية:

يلاحظ أن التركيبة المؤسساتية الاجتماعية تعتمد على أساليب توجيهية، وتربوية لا تتلاءم مع متطلبات الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والثقافية

للفرد، بالإضافة إلى تراجع عامل التدين واحتقار المرأة وانتشار الأمية خاصة لدى المرأة الريفية، بالإضافة إلى تقصير المؤسسات الاجتماعية في أداء لدورها التنشيئي وهذا ما أدى إلى تنمية الجريمة.

-2- فيما يتعلق بنوعية وبنية العلاقات الاجتماعية:

حيث يلاحظ أن التغيرات الاجتماعية التي حدثت في المجتمع الجزائري خاصة بعد الأزمة الأمنية أثرت بشكل واضح على سلوك الأفراد لأننا لم نهيئ أنفسنا لهذه التغيرات الاجتماعية المفاجئة، حيث نلاحظ انسداد في الحوار والاتصال داخل الأسرة والمدرسة وغيرها من المؤسسات الاجتماعية، وبين هذه المؤسسات الاجتماعية، وهذا ما انعكس على سلوكات الأفراد بالإضافة إلى أن هناك تفضيل للذكر عن الأنثى وهذا ما تم تسجيله ميدانيا.

كما أن نمط توزيع الأدوار والمكانة داخل المؤسسات الاجتماعية (الأسرة، المدرسة، المسجد، وسائل الإعلام .....) في إطار نوعية وبنية العلاقات الاجتماعية ككل ....، له الأثر البارز في توجيه سلوك الفرد من خلال أن هذا الشكل الاجتماعي، يحدث نوع من التدرج داخل النظام الأسري النظام المدرسي، النظام التربوي، الديني، الإعلامي، السياسي... مما يؤدي إلى طمس شخصية الفرد بداخلها، فيسعى إلى فرض نفسه خارج محيطه المؤسساتي (العائلي المدرسي المسجدي....) داخل جماعات اجتماعية أخرى، يتحدد سلوكه الفردي على أساسها.

-3- فيما يتعلق بالوضعية الاقتصادية غير مستقرة للمجتمع الجزائري، فقد أدت إلى حدوث السلوك الإجرامي، فيلاحظ أن اغلب المبحوثين يعانون من البطالة والتهميش والإقصاء، وبذلك نستنتج تفشي مشكل البطالة يؤدي إلى ارتفاع نسب الفقر، تدني القدرة الشرائية داخل المجتمع، وهذا ما يدفع بالفرد إلى البحث عن طريقة اجتماعية أخرى لتلبية حاجياته الاجتماعية والضرورية، وهذا ما أدى إلى ارتفاع جرائم السرقة والزنا والاغتصاب، مما أفرز مظاهر اجتماعية جديدة أثرت على النسق الاجتماعي الكلي، وعليه فتدهور الظروف المعيشية والاقتصادية يؤدي إلى السلوك الإجرامي، والاستقرار الاقتصادي يساهم في تراجع نسب الانحراف داخل المجتمع.

-4- فيما يتعلق بالوضع الأمني وعلاقته بانتشار السلوك الإجرامي، كما أن الوضع الأمني المتردي الذي عايشه المجتمع الجزائري أثر على توجيه سلوكات الأفراد، إلى تغييب دور القيم والمعايير الاجتماعية أمام قوة الأزمة الأمنية، حيث هدمت هذه الأزمة الحاجز القيمي للمجتمع الجزائري، وهذا ما أسفر عدة مظاهر اجتماعية، تسريح عدد من العمال وهروب سكان الأرياف إلى المدن، والتخلي عن العمل الفلاحي، وتدني القدرة الشرائية للمواطن، وهذا ما انعكس على الوضع الاجتماعي للفرد، مدفوعا بالوضع المادي القاسي اثر على انتهاك القيم والمعايير الاجتماعية، ومنه ظهور الجريمة، ومنه فللوضع الأمني علاقة وطيدة بمدى انتشار السلوك الإجرامي داخل المجتمع".

اتضح لدينا من خلال مساءلة المبحوثين، أن المسجد قام بزرع الفتنة في فترة غياب الرقابة المؤسساتية، كما أن الغلو في التأويلات الدينية أو غياب دور التنشئة الدينية، واقتصار هذه الأخيرة على مواضيع الصلاة والوضوء والصوم يفتح المجال للإجرام، ومن هنا نرى أهمية التركيز على العوامل التالية:

ـ تفعيل دور المؤسسات الاجتماعية، بدءا من الأسرة عن طريق إيجاد برامج تربوية عن طريق وسائل الإعلام وغيرها من الأوساط الاجتماعية.

ـ خلق حالة من التنسيق بين كل المؤسسات الاجتماعية، بغرض التمكن من تكوين شخصيات بالغة.

ـ تحسين الظروف المعيشية من خلال التقليل من نسب البطالة والفقر.

ـ ثبت الإحالات والهوامش:

(1) Emile Durkheim, le suicide. Editions presses universitaire de France, paris .1969, p8.

- (2) محمود نجيب حسني، دروس في علم الإجرام والعقاب. دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة. ص141.

- ([3]) عبد الرحمان العيسوي، علم النفس الجنائي أسسه وتطبيقاته. الدار الجامعية، بيروت، ص ص162.163.

- ([4]) جريدة الخبر، 2005/02/12، العدد 4316هـ، ص32.

- ([5]) جمال معتوق، السرقة وجه آخر لبؤس القيم عندنا. جريدة الأيام الجزائرية، جريدة أسبوعية، العدد 27.15 فيفري 2003. ص11.

- ([6]) سفيرناجي، محاولات في التحليل الاجتماعي : ج1 التنمية والثقافة.(ترجمة م ع بن ناصر)، د.م.ج .لجزائر.1989، ص282.

- ([7]) ONS données statistiques activité, emploi et chômage .N°263,3ème trimestre, Alger, 1997, p3

(8) szabo (Daniel), déviance et criminalité, Editions Armand colin, paris, 1970, p35.

- (9) عبد الرحمان العيسوي ، الطفولة والمراهقة: أسسها النفسية والفيزيولوجية. دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت ط1. **1993**.ص202.

- (10) المرصد الوطني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي 1999، ص44.

- (11) خليل أحمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع. دار الحداثة، بيروت،ط1، 1984، ص45.

- (12) مصطفى صلاح الفوال، علم الاجتماع "المفهوم والمنهج والموضوع". دار الفكر العربي. القاهرة. 1982. ص60.

- (13) على مانع، جنوح الأحداث في الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996. ص165.

- (14) عجوة عاطف عبد الفتاح. البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. الرياض. 1985.